ان كان منصوبا وفي نوع خفضه ان كان مخفوضا ولم يقل
في جزمه لان النعت لا يكون الا للاسما اي موافق للمنعوت
فيما له من الرفع او النصب او الخفض لفظا او تقديرا او محلا
اتفقا في نوع الاعراب او اختلفا بحيث يكون اعرابهما من جهة
واحدة فلا يكون نصب امرء واحد كالفاعلية مثلا
فان رفع الفاعل القيام نحو اعجبني القايم به وكما ارفع نعته لا يتحد
لانها في ان اعراب احدهما قد يكون ظاهرا محليا والاعراب
احداهما قد يكون ظاهرا واعراب الاخر قد يكون مقدرا
ولان اعراب احدهما قد يكون بالحركات الاخر قد
يكون بالحركات الاخر قد يكون بالحروف وعلم من
كلامه انه لا يجوز نعت شي من المنعوت ان يخالف منعوته
في الاعراب فلا ينعت مرفوع بغير ولا منصوب بغيره
ولا مخفوض فان قلت هذا ينتقض بقولهم هذا
جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض
وهو خرب قلت اكثر العرب برفع خربا ولا اشكال
فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال
الشاعر ‹‹ قد يوخذ الجار بجرم الجار ››
وهل مرادهم بذلك ان يناسبوا بين المجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا
الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج
له عما ذكر من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما انا نقول
المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراة
الحسن الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم
في الحكاية من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سالت
من

من قال رايت زيدا او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك
بكلامه بحكاية الاعراب وقد اختلف النحاة في العامل في التابع
والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع وفي البسيط
انه مذهب الجمهور وفي النعت ونسب الى سيبويه وقيل
العامل فيها انبعيتها للمجرور عليه وهو مذهب الخليل والا
خفش قيل وسيبويه واكثر المحققين واما البدل فالجمهور
على ان العامل فيه مقدر واستدلوا بظهوره في بعض المواضع
كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم واعادة العامل
في البدل اذا كان حرف جر جائزة اتفاقا ويجب ان كان
ضميرا نحو مررت بزيد به ولا يخرجه ذلك عن البدلية واذا
كان العامل رافعا او ناصبا ففي اعادته خلاف اجازها
ابن عصفور ومنعها الجمهور واستدل من اجاز بقوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا واول على انه من تكرار الجمل
وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك واختار
ابن خروف الاول قال ولذلك بني المبدل المفرد على الضم
في الندا ولابن عصفور مذهب ثالث ان العامل في المبدل
هو العامل في المبدل منه لكن على سبيل النيابة عن العامل
المحذوف فانه قال الماخذ فت العرب العامل في المبدل
منه فنقول من العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف
واما عطف النسق ففيه ثلاث مذاهب احدها وهو
الصحيح ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة
الحرف والثاني انه مضمر بعد حرف العطف والثالث ان حرف
العطف هو العامل واذا اجتمعت التوابع قدم النعت لانه
كالجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التاكيد لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)